العرب
الجمعة 2019/12/13
السنة 42 العدد 11557

الحكومة المغربية تحمل مسؤولية تزويج القاصرات إلى البرلمان والقضاء

زواج الأطفال ظاهرة تتفاقم في انتظار تعديل مدونة الأسرة

في ظل الانتقادات الموجهة إلى الجهات الرسمية بخصوص ظاهرة تزويج القاصرات بالمغرب، أوضح رئيس الحكومة سعدالدين العثماني، أن حكومته لا دخل لها في زواج القاصرات اليوم، مؤكدا خلال الجلسة الشهرية بمجلس المستشارين، أن البرلمان هو من صوت على مدونة الأسرة وهو المسؤول الأول عنها، ثم القضاء ثانيا حيث يأذن بزواج القاصرات في حالات محددة مبررة باختبار طبي أو إجراء بحث اجتماعي في الموضوع.

محمد ماموني العلوي

كشف رئيس النيابة العامة المغربية، الوكيل العام للملك بمحكمة النقض محمد عبدالنبوي، عن استمرار الارتفاع الكبير في عدد الطلبات المقدمة أمام المحاكم المغربية، بهدف تزويج قاصرات تقل أعمارهن عن 18 سنة، ليتجاوز 33 ألفا و600 طلب خلال سنة 2018، معتبرا هذا الارتفاع المتزايد لطلبات الزواج بقاصرات أمرا مثيرا للقلق.

ويشار إلى أن مدونة الأسرة التي صدرت عام 2003، وشكّلت حينها ثورة إصلاحية في مجال حماية المرأة، نصّت على أن أهلية الزواج لا تتحقق إلا بعد بلوغ سن 18 سنة، مع ترك الباب مفتوحا أمام الاستثناءات في حالة تعلّق الأمر بقاصرات، شريطة الحصول على إذن مسبق من القاضي.

ظاهرة زواج القاصرات تهم الحواضر والبوادي لكنها ترتبط أكثر بالفقر، حيث يؤدي عوز الأسر إلى الدفع بها نحو تزويج بناتها

وعرف عدد حالات زواج القاصرات ارتفاعا متواصلا، حيث كان في حدود 18 ألف طلب في سنة 2004، ليتجاوز عتبة الـ39 ألفا في سنة 2011 التي تحتفظ بالرقم القياسي في هذا المجال، رغم أن الوثيقة تقلّل من أهمية ذلك الارتفاع لكون عدد عقود الزواج عرف ارتفاعا استثنائيا في تلك السنة، وليس حالات زواج القاصرات وحدها.

ودعا رئيس النيابة العامة المغربية إلى وقفة جدية للتأمل في هذا الوضع ومراجعته، "لكونه لا شك في تماس مع حقوق الطفل المكفولة دستوريا ودوليا، ولأن حماية هذه الحقوق جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة وبناء المجتمع".

وأصدرت رئاسة النيابة العامة دورية متعلقة بزواج القاصرين التي تم توجيهها إلى أعضاء النيابة العامة بمختلف محاكم المملكة، من أجل حثهم على ضرورة الحرص على مراعاة المصلحة الفضلى للقاصرين بمناسبة تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة، وذلك عبر تقديم الالتماسات والمستنتجات الضرورية، وعدم التردد في معارضة طلبات الزواج التي لا تراعي المصلحة الفضلى للقاصر.

وشدّد محمد عبدالنبوي على أن هذه التوجيهات شملت ضرورة جعل جلسات البحث التي تعقدها المحاكم مع مقدمي الطلبات، "مناسبة لتوعية القاصر بالأضرار التي يمكن أن تترتب عن الزواج المبكر، والاستعانة في ذلك بالمساعدات الاجتماعيات والحرص على الحضور في جميع الجلسات المتعلقة بزواج القاصر".

وتهم ظاهرة زواج القاصرات الحواضر والبوادي على حد سواء، حسبما جاء في دراسة أنجزتها جمعية "حقوق وعدالة" ونشرتها في مارس 2018، لكنها ترتبط أكثر بالبطالة والفقر، حيث يؤدي عوز الأسر إلى الدفع بها نحو تزويج بناتها.

وكشف تقرير حديث للبنك الدولي أن زواج القاصرات في البلدان النامية غالبا ما يؤدي إلى حرمانهن من حقوقهن في السلامة والأمن، وفي الصحة والتعليم، وفي تحديد خياراتهن في الحياة بأنفسهن، وفي اتخاذ قراراتهن، وهو ما يؤدي تاليا إلى إعاقة الجهود الرامية للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والإنصاف، حيث من المنتظر أن يكبد زواج الأطفال البلدان النامية خسائر تقدر بتريليونات الدولارات بحلول عام 2030. وتؤكد الإحصائيات الرسمية بالمغرب منذ دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق أن عدد زواج القاصرات قد انتقل من 18341 عام 2004 إلى 35152 عام 2013 بنسبة الضعف تقريبا مما يدل على أن أعداد الزيجات في تزايد مستمر رغم القيود القضائية.

ورغم أن مدونة الأسرة حددت سن الزواج بـ18 سنة لكل من الجنسين، إلا أنها أجازت النزول تحت هذه السن، حيث أشارت في المادة 20 إلى أنه «لقاضي الأسرة المكلف بالزواج أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية (18 سنة شمسية) بمقرر معلل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، وذلك بعد الاستماع لأبوي القاصر أو نائبه الشرعي والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي؛ على أن مقرر الاستجابة لطلب الإذن بزواج القاصر غير قابل لأي طعن".

ويقول أنس سعدون، عضو نادي قضاة المغرب، إنه من بين أهم الثغرات التي أفرزها التطبيق العملي لمدونة الأسرة لجوء عدد من أولياء أمور الفتيات إلى تزويجهن بالفاتحة، بعد رفض الطلبات التي يقدمونها للقضاء في هذا الصدد، وهو ما يزيد من نسبة تعرض الفتيات القاصرات لانتهاك حقوقهن، في ظل غياب الرقابة القضائية، وإمكانية تهرب الأزواج من إتمام إجراءات الزواج بعد بلوغهن سن الرشد القانوني، أو إنجاب الأطفال.

ويعرف المغرب ظاهرة "زواج الفاتحة"، الذي يتم بطريقة عرفية ودون إذن المحكمة، ليتم تقديم طلب الاعتراف بالزواج بعد أن يرزق المتزوجان بأبناء، ما يرغم المحكمة على توثيق زواجهما حفاظا على مصلحة الأطفال.

في انتظار التغيير

وكشفت دراسة أنجزتها جمعية صوت المرأة الأمازيغية حول ظاهرة تزويج القاصرات بجبال الأطلس -أزيلال نموذجا-، أن الخوف من تفشي ظاهرة زواج الفاتحة وغياب تجريم تزويج الأطفال بشكل غير قانوني يدفع القضاء إلى منح الإذن بتزويج القاصرات حماية لهن من أخطار زواج الفاتحة الذي يجعلهن في حالة نزاع مع القانون.

وقدمت فرق برلمانية مقترح قانون لتعديل المادة 20 من مدونة الأسرة وذلك بهدف تحديد السن الدنيا لزواج القاصرين والقاصرات في 16 سنة، والتنصيص على إلزامية لجوء القضاء إلى إجراء اختبار طبي وبحث اجتماعي قبل منح الإذن بتزويج قاصر، مع ضرورة مراعاة تقارب السن بين الطرفين المعنيين بالزواج.

وفي هذا الصدد طالبت فيدرالية رابطة حقوق النساء في مذكرتها حول مراجعة مدونة الأسرة بإلغاء المادة 20 منها، وهو نفس المطلب الذي تقدم به تحالف ربيع الكرامة الذي نادى أيضا بإلغاء المادة 16 التي تسمح بإثبات الزواج الذي يتم بالفاتحة بشكل عرفي، باعتباره أحد روافد تزويج القاصرات، وتجريم كل تحايل كان الغرض منه تزويج القاصرات بشكل غير قانوني.

وخلص أنس سعدون، عضو نادي قضاة المغرب، إلى أنه بين خيار المنع وخيار التقييد وفي انتظار تعديل مدونة الأسرة يبقى تزويج القاصرات ظاهرة تتفاقم بسبب ثغرات قانونية، وممارسات لا قانونية أحيانا، وأخرى تتم تحت غطاء القانون بناء على خلفيات حبلى بثقافة التمييز بسبب نوع الجنس، وممارسات اجتماعية تعطي للأعراف والتقاليد قوة تكاد تتجاوز حدود التشريع.

بنك الملابس.. فكرة تجسدت بالإنصات لآلاف الأسر المحتاجة في الأردن

عمّان - تقوم سائدة وهي تتمتم بـ"أجره ولا هجره"، رفقة آلاف المثابرات على التبرع لبنك الملابس انطلاقا من طقس "تعزيلة الملابس" المعروفة بـ"ضب الصيفي" و"طلع الشتوي"، ووضع الزائد منها في أكياس تُنقل إلى أحد صناديق بنك الملابس الموجودة في مؤسسات رسمية وخاصة في الأردن.

وتعتبر كسوة المحتاجين فكرة إنسانية توخاها بنك الملابس التابع للهيئة الخيرية الهاشمية الأردنية، من خلال جمع الملابس المتبرع بها وتجهيزها وكأنها جديدة ومن ثم عرضها في صالة العرض مثل أي مركز تسوق يقصده المحتاجون الأردنيون.

ولبى مطلقو فكرة البنك حاجة آلاف الفقراء، في تجسيد لمفهوم التضامن الاجتماعي، حيث تظهر الإحصاءات الرسمية أن السنوات الست الماضية من نشاط البنك شهدت توفير أكثر من 5 ملايين قطعة ملابس لـ800 ألف شخص.

وقالت مديرة البنك روان مساعدة لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) "وزعنا 82 صندوقا لتبرعات الملابس، على عدد من المولات التجارية الرئيسية، ومراكز التسوق والمؤسسات، تعمل طوال أيام السنة، ويتم جمع التبرعات يوميا".

وأوضحت مساعدة قائلة "فرق البنك تصل إلى أي مواطن لا يتمكن من الوصول الى إحدى صناديقنا لإحضار التبرعات منه. فعند تلقي اتصالات من عائلات ترغب في التبرع، تذهب فرق جمع التبرعات إلى المكان المحدد واستلامها، وإعطاء وصل للشخص المعني، إضافة إلى إعطاء وصولات لغرف المراقبة بمراكز الصناديق تثبت استلام التبرعات".

وأضافت مديرة البنك أن كل منتفع يستطيع أن يستفيد من بنك الملابس مرة كل ستة أشهر، مع بدء موسمي الصيف والشتاء، إذ يصرف له في كل مرة 4 قطع من الملابس يختارها بنفسه، إضافة إلى الأحذية ولعبة لكل طفل، ومجموعة أكسسوارات منزلية".

وكشفت مساعدة أنه يتم اللجوء إلى تنظيف الملابس وكيها، مشيرة إلى وجود شراكة مع عدد من الفنادق الكبرى لتقوم بخدمة "دراي كلين" مجانا قبل عرضها في صالة العرض، كما ينسق البنك مع مشروع "أرزاق" التابع للهيئة لرتق بعض القطع التي تستدعي ذلك. كما أوضحت أن بعض الملابس التي لا تصلح للاستعمال أو هي ذات طبيعة خاصة، لا يتم توزيعها بناء على تصنيفات بنك الملابس، ولا يتم إتلافها، فهي وقفٌ أمّنه المتبرع على الصندوق، لتخضع لبرامج الاستدامة، عبر فرمها بآلة خاصة، وبيعها للتجار لاستخدامها في حشو المد العربي وكنب مجالس الحدائق، أو قصها وجدلها على شكل مقاعد للجلوس، وبيعها للمؤسسات والمعارض، أما ريعها فيرصد لشراء ملابس جديدة للمحتاجين.

وأشارت إلى أن طريقة عرض الملابس تُشعر المنتفع بالفرحة والاحترام، فلا يستطيع التفريق بين القطعة المستعملة والجديدة، فكل الملابس بعد تجهيزها توضع عليها بطاقة تعريفية بمعلومات عنها وتصنيفها، تقدم مجانا.

البنك ينفذ برامج عدة مثل معافى للمرضى، وبرنامج بركتنا لكبار السن، وبرنامج خزانة العروس المخصص للمقبلين على الزواج

وفي صالة العرض الكائنة بمنطقة المحطة يحمل منتفعون سلالا، لانتقاء ما يناسبهم من المعروضات، فعلى وجه الطفل فارس كانت تظهر معالم الفرح بكسوة طال انتظارها. وتقول أم عبدالله "سعيدة جدا بمبادرة الخير هذه، التي تساعد المحتاجين في توفير ملابس بطريقة لائقة، كأننا في أي مركز تسوق، دون أن نشعر بالشفقة علينا".

وقالت مساعدة "توجد صالتا عرض رئيسيتان لبنك الملابس في عمان والكرك، تخدمان أبناء المحافظة بالدرجة الأولى، ومحافظات الجنوب بالدرجة الثانية، ونحن نتطلع خلال السنوات القادمة إلى خدمة كل المحافظات."

وأشارت إلى أن بعض المحتاجين لا يستطيعون الانتفاع من بنك الملابس، لصعوبة الوصول إليه، لذلك يتم التنسيق مع الجمعيات الخيرية المنتشرة في المملكة، لاستلام الملابس من البنك وتحديد يوم لصرفها للعائلات المحتاجة في المحافظات والقرى البعيدة.

وحسب مساعدة، ينفذ البنك برامج عدة مثل "معافى" للمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، وبرنامج "بركتنا" لكبار السن، وبرنامج "خزانة العروس"، المخصص للمقبلين على الزواج من الأشخاص المحتاجين.

لا مجال للشفقة

عالقون في شرك الشكليات

يمينة حمدي
صحافية تونسية
مقيمة في لندن

تقول الكاتبة الأميركية دوروثي باركر "الجمال ليس إلا قشرة خارجية رقيقة، أما القبح فهو متغلغل في المرء حتى العظام".

ربما يوحي هذا القول -بشكل مقصود أو غير مقصود- إلى قيمة الجمال الداخلي، التي تكاد تفتقد معناها في مجتمعات اليوم، لكنه يحيلنا في الوقت نفسه إلى فقاعة المظهر الخارجي، التي أصبحت تطفو على قمة الصفات الإيجابية، وتستأثر بوقت ومال الناس واهتماماتهم أكثر من الصفات الأخلاقية.

تعلق الباحثة الأميركية ليزا سلاتري ووكر المختصة في علم النفس الاجتماعي عن الجمال الخارجي بقولها إنه "واحدة من الصفات العديدة التي تحدد مكانة ومنزلة من نتعامل معهم، ويمكن تميزها والتعرف عليها في وقت مبكر للغاية من خلال تعاملاتنا مع غيرنا".

وهي محقة في ذلك، فاهتمام المرء بشكله ليس بالأمر السيء، على العكس، فالمظهر يمثل امتدادا لذواتنا ومنه نستمد ثقتنا بأنفسنا ونؤكد على هويتنا في المجتمع، وهو أيضا المرآة التي يكون من خلالها الآخرون صورة عامة عن شخصيتنا وذوقنا ونظافتنا وحالتنا النفسية.

فكلما اعتنى الإنسان بنفسه وظهر في شكل أنيق، تهافتت عليه عبارات الثناء والإعجاب، وهذا يخلق لديه مساحة هامة للنجاح في العمل والحياة، ويساعده على تحقيق التناغم مع الوسط المحيط به، ولعل ذلك ما يجعل معظمنا يكرس الوقت والمال، لمسايرة نسق الموضة المتعلقة بالمظهر.

يقول الباحث كريستوفر أوليفولا من جامعة كارنيغي ميلون الأميركية "على الرغم من أننا نحب الاعتقاد بأننا نتخذ قراراتنا بطريقة عقلانية، إلا أننا غالبا ما نميل إلى قرار معين بسبب تأثير بعض الإشارات والأمارات السطحية".

لكن الأكثر إزعاجا في هذا الشأن، هو الصخب والمغالاة أحيانا داخل الأسر والمدارس ووسائل الإعلام والشارع بالمظاهر الخارجية، الأمر الذي ساهم في خلق أجواء من القلق والتوتر في صفوف المراهقين، وحتى الأطفال الصغار أصبحوا مفتونين بالمظاهر الخارجية، كما هو حالنا، بل لعلّنا بالفعل قد شكلنا لهم رؤيتهم الخاصة لأنفسهم، وحرمناهم من التصرف على سجيتهم، والشعور بالقيمة الحقيقية لأنفسهم.

تبدو إعادة النظر في منظومة القيم التي تحدد ما هو جميل من عدمه شائكة، ولكنها مع ذلك ليست بالمستحيلة، والأمر برمته قد لا يتجاوز أحيانا، مجرد تغيير بسيط في الطريقة، التي ننظر بها إلى أنفسنا أو إلى غيرنا

من بين القضايا الجادة التي تفرض نفسها اليوم، هي تأثير الأسرة على رؤية الأطفال لأجسادهم، وخصوصا في مجتمعات اليوم، التي تقدس جمال الشكل والمظهر، وتهمل جمال الجوهر.

معظم الآباء يطلقون تعليقات أكثر قسوة في الحكم على مظهرهم، وحتى على هيئة أطفالهم وشكلهم، وهم لا يدركون أن تلك التعبيرات والنعوت السلبية، قد تنقص من إحساس أبنائهم بقيمتهم الذاتية وتفقدهم الثقة في النفس.

من أشد الأمور حزنا، أن الأبحاث تجمع على أن الأطفال أصبحوا ينظرون إلى أنفسهم وأجسادهم بإحباط، وتنتشر هذه المشاعر السلبية في مختلف المجتمعات والثقافات، وربما ستنتقل كالعدوى من جيل إلى آخر، إذا لم تتم مقاومة هذا الهوس المرضي بمسألة الجاذبية الشكلية، التي تشوه رؤية الأطفال لأنفسهم وتحد من تفاعلاتهم مع الآخرين.

تحدثت ابنة إحدى قريباتي التي لم تتجاوز الثالثة عشرة من عمرها بعفوية أمامي عن حديث المرايا الذي تردده والدتها يوميا "كم أنا بدينة ويجب ان أتبع حمية لأقلل من وزني" وحاولت تقليدها في كيفية وصف نفسها بـ"القبيحة" و"المثيرة للاشمئزاز" على الرغم من أنها في واقع الأمر ليست كذلك.

ستكبر هذه الفتاة ذات يوم، وستبقى تلك الرسالة التي ترسخت في ذهنها عن الطريقة التي تنظر بها والدتها إلى جسدها مؤثرة فيها، وليس من المستبعد أن تساهم في تشكيل شخصيتها ونظرتها إلى جسدها.

والمشكلة الأسوأ تكمن في أحكام المجتمع القاسية على الأفراد الذين لا يتمتعون بشكل جذاب، وكيف يمكن لهذه الأحكام المتعلقة بالشكل الخارجي أن تزيد في تغذية مشاعر كراهية الذات، ومن المرجح أن تصبح سببا رئيسيا في إصابة الكثيرين بالعديد من المشاكل النفسية.

وأكدت التقديرات التي نشرت مؤخرا على أن "اضطراب تشوه الجسم"، أو ما يعرف اختصارا بـ"بي.دي.دي"، يصيب نحو اثنين في المئة من الأشخاص، ويجعل الشخص يفكر في أنه يبدو قبيحا، ويقارن مظهره بالآخرين، ويشعر بالقلق حيال منطقة معينة من الجسم، وعادة ما يكون الوجه.

ولا شك أن العلاج النفسي لهذه الاضطرابات يصنع فرقا، لكن الحل الأنجع يكمن في تعليم الأجيال كيف يتقبلون صورة أجسامهم ويتأقلمون معها، وتدريبهم منذ الصغر على عدم الحكم على الناس بناء على المظهر الخارجي.

تبدو إعادة النظر في منظومة القيم التي تحدد ما هو جميل من عدمه شائكة وصعبة، ولكنها مع ذلك ليست بالمستحيلة، والأمر برمته قد لا يتجاوز أحيانا، مجرد تغيير بسيط في الرأي أو في الطريقة، التي ننظر بها إلى أنفسنا أو إلى غيرنا. فلدينا ولديهم الكثير والكثير من الأشياء العظيمة، التي قد لا نلاحظها أو لا نقدرها حق قدرها.